

*أسعد غانم نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي

عصفت في إسرائيل في إبان آذار/مارس الفائت رياح انعدام الاستقرار السياسي. ونستطيع أن نجزم أنه لولا خوف عدد كثير من أعضاء الكنيست من عدم إمكان انتخابهم ثانية من ناحية، واحتمال رجوع التركيبة الحزبية نفسها بعد الانتخابات من ناحية أخرى، لكانت إسرائيل تعيش اليوم مرحلة ما بعد إسقاط الحكومة، ولكانت موجودة في خضم التحضير لانتخابات الكنيست السابع عشر. هذه التطورات جرت على خلفية محاولة إقرار مشروع قانون الانسحاب أحادي الجانب من غزة، بالإضافة إلى مشروع قانون الميزانية العامة لسنة 2005، وما أثاره هذان القانونان من صراع على مستوى الشارع كما على مستوى النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

ترافق هذا الوضع، أو بالأحرى تفاقم الوضع في ضوء بروز عدة عوامل، أهمها: اشتداد وطأة تداعيات التركيبة الإثنية على الاستقرار السياسي في إسرائيل؛ هيمنة اليمين وبرزو الخلاف داخله في شأن خطة الفصل؛ بدء التحضيرات لتنفيذ مشروع الانسحاب أحادي الجانب من غزة، وبرزو كمشروع "وحيد" على الساحة. وكل هذا ترافق مع تعزيز الأمن الاستراتيجي لإسرائيل على مستوى المنطقة.

تناقضات الهوية وتداعياتها السياسية (1)

كانت انتخابات كانون الثاني/يناير 2003 هي الخامسة في إسرائيل منذ سنة 1992. فانتخابات سنة 1992 جاءت بالنصر للجناح اليساري، إذ حصل على أكثرية مقعد واحد منحه الأغلبية في الكنيست، الأمر الذي سمح ليتسحاق رابين بتأليف حكومة مكونة من حزب العمل وميرتس، مع دعم خارجي من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي. بعد ثلاثة أعوام ونصف عام، وبعد اغتيال رابين، وبسبب رغبة شمعون بيرس في الحصول على تفويض خاص به، أُجريت الانتخابات للكنيست الرابع عشر في أيار/مايو 1996. وفي هذه الانتخابات، تم للمرة الأولى انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر، وانتزع نتنياهو، المنافس عن الجناح اليميني، نصراً محدوداً وأصبح رئيس الحكومة العاشر لإسرائيل. تميزت فترة نتنياهو بكثير من الصراعات بشأن النفوذ، وبالفشل على جبهات خارجية ومحلية، الأمر الذي أجبره على تقديم موعد الانتخابات ليواجه مرشح حزب العمل، براك، في السباق إلى الكنيست ومنصب رئيس الحكومة في أيار/مايو 1999. وفي هذه المرة، خسر نتنياهو لمصلحة براك، الذي حصل على 56% من الأصوات. استقال نتنياهو من الكنيست بعد صدور النتائج الأولى. لكن براك، بدوره، دعا إلى انتخابات خاصة لمنصب رئيس الحكومة في شباط/فبراير 2001، بعد عام ونصف عام فقط من انتخابه، وكانت نتيجتها فوز زعيم اليمين، أريئيل شارون، في الانتخابات. وفي كانون الثاني/يناير 2003، جرت الانتخابات العامة للكنيست السادس عشر، وفاز اليمين بزعامة شارون بفارق كبير.

عدا الانتخابات الأخيرة، شهدت كل عملية انتخاب خلال العقد الماضي فوز المرشح الذي رأى فيه الناخبون ما يمثل سياسة وشخصية تتناقضان مع الشخصية التي كانت تشغل منصب رئيس الحكومة قبل الانتخابات. في سنة

1992، حل يتسحاق رابين محل شاغل منصب رئيس الحكومة الليكودي يتسحاق شمير. وقد أكد رابين مواقفه وحقيقة أنه عرض على الناخبين تغييراً في الأولويات الوطنية، ونهاية للصراع مع العالم العربي. في سنة 1996، انتصر نتنياهو على شمعون بيرس، أيضاً على أساس وعده بتغيير الأولويات الوطنية، والتصرف الأفضل على صعيد حل الصراع مع الفلسطينيين. في سنة 1999، صعد براك إلى سدة رئاسة الحكومة، إذ وعد بوضع حد للصراع (بما في ذلك انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان)، إضافة إلى وعده بتعديل الأولويات الوطنية. وفي سنة 2001، وعد شارون بالتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتشكيل ائتلاف للأحزاب والجماعات المعارضة لسياسية براك الخارجية والداخلية.

صوّر معظم الدارسين والسياسيين ومتابعي السياسة الإسرائيلية تغير الإدارة، عند صعود رابين سنة 1992 إلى سدة رئاسة الحكومة، على أنه بداية عهد جديد في إسرائيل. وتززت تلك النظرة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتوقع أن المنطقة تتحرك نحو حل صراعاتها، وأن إسرائيل سوف تتمتع بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول العربية. اعتقدوا أن إسرائيل أنهت فترة الاختبار، وأنها عززت نفسها بنجاح، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وهو ما أدى إلى نظام مستقر. في بداية العقد الماضي بدا أن الصهيونية حققت أحد الأهداف الرئيسية لإقامة الدولة: تجميع الشتات، وتهجير معظم اليهود من الأماكن الخطرة بالنسبة إليهم (من العالم العربي، وآسيا، وإفريقيا، والاتحاد السوفياتي سابقاً) إلى الدولة اليهودية. وعلى الرغم من الاختلافات بينهم فقد خرجت المجموعات المختلفة من بوتقة المجتمع الإسرائيلي، واشتركت في هوية موحدة (الهوية الإسرائيلية) فوق كل الهويات الفرعية. إن استعداد منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية لإجراء مفاوضات مع إسرائيل تم النظر إليه على أنه ردة فعل لتقويمهم بأن النظام الإسرائيلي كان مستقراً، وأن إسرائيل دولة قوية تتمتع بتفوق عسكري واقتصادي وسياسي على الدول العربية، لذلك اقتربت الدول العربية من الواقع، شريطة أن تساعد إسرائيل في حل القضية الفلسطينية وإعادة الأراضي التي احتلتها سنة 1967.

يتعلق أحد تجليات الاستقرار الإسرائيلي ونجاحه بالتحولات السياسية والدوافع والاعتبارات التي تقود الإسرائيليين في تحديد وجهتهم السياسية. والأدبيات الأكاديمية في شأن التوجهات السياسية، كما تنعكس في وجهات التصويت في الانتخابات العامة، تعطي تفسيرين أساسيين لسلوك الإسرائيلي، لا يحلمان التناقض وإنما التكامل. (1)

التفسير الأول، وهو المهيمن، هو "الأمن السياسي" الذي يؤكد أنه حين يقوم الإسرائيليون بالتعبير عن موقف سياسي من خلال التصويت فإن في الإمكان تصنيفهم طبقاً لموقفهم تجاه حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والصراع الإسرائيلي - العربي (وكان هذا يعني بعد سنة 1993 دعماً لاتفاق أوسلو، أو معارضة له). في هذا السياق، فإن الذين يدعمون أحزاب الجناح اليساري (العمل، وميرتس، والأحزاب العربية) يؤيدون إنهاء الصراع، وإقامة علاقات مع الدول العربية، بما في ذلك حدود مفتوحة بين إسرائيل وجاراتها، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة. أما أولئك الذين يصوتون لليمين (الليكود، وموليدت، ويسرائيل بعلياه، والأحزاب الدينية) فينظر إليهم كمعارضين لاتفاق أوسلو ولقيام دولة فلسطينية، على الرغم من أنهم يدعمون اتفاق أوسلو أحياناً كحقيقة غير سارة.

التفسير الثاني، وهو الأقل انتشاراً لكنه، في رأيي، أكثر عمقاً وشمولية ويمكن أن نطلق عليه مصطلح "قومي - مدني"، يؤمن بأن في الإمكان تقسيم الإسرائيليين إلى معسكرين طبقاً لمبادئهم الجوهرية: فالذين يدعمون اليسار يميلون إلى توجه مدني علماني وديمقراطي، ويظهرون استعداداً لقبول تسوية تاريخية مع الفلسطينيين، تعبيراً عن

نظرتهم المدنية الليبرالية. أما أولئك الذين يدعمون اليمين فيميلون إلى هوية بدائية هي مزيج من التوجهات الدينية والوطنية. إن فكرة كون الخريطة السياسية الإسرائيلية وأنماط التوجهات مدفوعة بمنطق سياسي تجسّد الافتراض أن إسرائيل لها نظام سياسي يركز على حزبين قائمين على اعتبارات الحرب والسلام من جهة، وهوية مدنية وقومية من جهة أخرى. بالممارسة، هذان البعدان يمتزجان بمعسكرين: أحدهما ليبرالي مدني، والآخر قومي متحفظ. هكذا فإن افتراض الأدب البحثي هو أن البوتقة الإسرائيلية نجحت، وأن الشارع الإسرائيلي يتصرف مثل الناخبين في الديمقراطيات الغربية، الذين ينقسمون حول خطوط ما بين الليبرالية من جهة وبين المناداة بالمحافظة أو المواقف القومية من جهة أخرى.

هذان التفسيران لأنماط السلوك السياسي للإسرائيليين لا يتسمان بالدقة، ويتجاهلان سمات جوهرية للنظام السياسي الإسرائيلي خلال العقد الماضي. إنني على قناعة بأن السلوك السياسي للإسرائيليين يشير إلى أن هذا النظام ليس مستقراً كما يتم تصويره في معظم الأدبيات. إنه عرضة لتذبذبات قوية من جهة إلى أخرى، ولا يستقر له قرار على خط وسط. هذا الموقف نجم عن الانقسام العميق للمجموعات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. وعليه، فإن هوية المجموعة ومصالحها هي التي تحدد عادة أنماط السلوك السياسي، ومسار النظام السياسي. في هذا الفضاء، تعاني إسرائيل جرأً فشل عملية الصهر، وفشل الحركة الصهيونية. بالممارسة، فإن المجموعات المختلفة في إسرائيل طورت أنماط سلوك تحركها الصراعات بشأن النفوذ فيما بينها، كما تحركها مشاعر الغربة المشتركة. هذا النظام المعقد من علاقات الثأر التي تتخطى حدود الجماعة وتضرب في كل الاتجاهات، سيتم إلقاء الضوء عليه فيما يلي.

إن محاور صراع المجموعات هي النتاج الرئيسي للسياسة التمييزية التي يتبناها أعضاء المجموعة المؤسسة لإسرائيل، أي الأشكناز. فمنذ البداية، كانت نيتهم بناء نظام إثني قائم على تفضيل هائل لمصالحهم الخاصة، وليس نظاماً ديمقراطياً يعطي الأولوية القصوى للمصلحة المدنية. (2) بالممارسة، فإن الإثنوقراطية الأشكنازية ميزت ضد الجماعات غير الأشكنازية كلها (الأصليين والمهاجرين الجدد). وأوجدت نظاماً سياسياً واجتماعياً يعطي الشرعية للولاء الإثني، ويقدمه حتى على الولاء المدني. لقد مهد ذلك الطريق أمام صراع المجموعات بما يشهد على فشل مشروع بناء أمة إسرائيلية. ثمة أربعة انقسامات ستستمر في زعزعة استقرار النظام السياسي الإسرائيلي، يمكن تحديدها. ستكون هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات بعيدة المدى للتعامل مع تلك الصراعات، وتمكين النظام من أداء وظيفته بطريقة مستقرة. هذه الانقسامات هي: الديني - العلماني؛ الشرقي (المزراحي) - الأشكنازي؛ الروسي - الإسرائيلي/اليهودي؛ اليهودي/الإسرائيلي - الفلسطيني في إسرائيل.

إن حدة التناقض تختلف من انقسام إلى آخر، عاكسة درجة التعارض بين هذه المجموعات. والهوة الأوسع هي بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل، لأنها تستند إلى أسس قومية وثقافية وسياسية ودينية ولغوية وطبقية. أما حدة الصراعات الأخرى فهي أقل، ويمكن تقليصها إلى تشعبات ثقافية وسياسية وطبقية.

وبعكس ما يصوره معظم الدراسات والأبحاث، فإن الجهاز السياسي الإسرائيلي يعاني تأرجحاً كبيراً يقذف به من طرف إلى آخر بشكل حاد، ومن دون قدرة على الاستقرار عند خط الوسط. (3) هذا الوضع هو نتاج انقسامات جماعية عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث تحدد الهوية الجماعية ومصالح المجموعات أنماط السلوك السياسي، وسلوك الجهاز السياسي. فإسرائيل تعاني جرأً فشل "بوتقة الصهر"، وفشل الحركة الصهيونية في هذا المضمار. فعلياً، طورت المجموعات المتعددة في إسرائيل أنماط سلوك تتحرك بفعل صراعات القوى، وتصل إلى

درجة الكره المتبادل. ويدور الحديث عن شبكة مركبة من علاقات الانتقام التي تتخطى الحدود الجماعية، وتعمل بشكل متقاطع ومتعدد الأبعاد.

تجلت التخبطات الإثنية بوضوح في النقاش بشأن إقرار مشروع قانون الميزانية لسنة 2005. وخلافاً للتصور الخارجي بأن الخلاف بين الأحزاب هو عقائدي وسياسي ويدور حول الانسحاب من غزة أو عدمه، يثبت التفحص العميق للأحداث السياسية التي لازمت الأزمة أن الخلاف دار حول الحصص المالية التي ستحصل عليها الفئات المتعددة من خلال ممثليها، وذلك في الأساس ملازم لتصرف شينوي وشاس وعدد من الأحزاب العربية. واتفاق ممثلي شارون مع هؤلاء هو الذي مهد الطريق أمام إقرار ميزانية إسرائيل لسنة 2005، وهو بالتأكيد لا يتعلق بالخلافات السياسية والعقائدية بشأن الانسحاب من غزة.

إن عدم الاستقرار السياسي له مغزى محلي داخل المجتمع الإسرائيلي، فيما يتعلق بالتضامن الداخلي، وأهداف الصهيونية، وتحقيق السياسات البنائية للمستقبل.

هكذا، يتضح أن أهم مشروع للصهيونية: وهو خلق أمة يهودية - إسرائيلية في البلاد، قد فشل. وبدلاً من ذلك، نشهد ظهور جماعات تلاحق اهتماماتها الخاصة، وتحطم مصالح غيرها. وعدم الاستقرار هذا له أثر عميق واضح في علاقات إسرائيل بالشعب الفلسطيني، إذ إن من غير الممكن، تحت تهديد المجموعات المختلفة وممثليها في الكنيست، اتخاذ قرارات بعيدة المدى تتعلق بمستقبل الصراع من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى تسوية مقبولة من الفلسطينيين. وهذا يعني أن تسوية سلمية تتوافق مع الخطوط العريضة للفلسطينيين هي أمر مستحيل في سياق الوضع السياسي الإسرائيلي. طبعاً، إذا قبلنا هذا الافتراض سيكون من الضروري إعادة تقويم التوقعات الفلسطينية للمفاوضات المستمرة مع إسرائيل.

إن نوعاً من الاستقرار النسبي يسود اليوم بسبب التهديد المشترك الذي يشكله الفلسطينيون والدول العربية (سواء أكان هذا التهديد حقيقياً أم مختلقاً). في المستقبل، لن تتمكن إسرائيل من المحافظة على المعادلة الحالية فيما يتعلق بالعلاقة بين المجموعات. إذ عليها أن تمر بتغيير جذري من أجل السماح للمجموعات المختلفة بالتعبير الجماعي المتكافئ، وذلك من خلال استقلالية شخصية مرتكزة على ترتيبات اتحادية، إضافة إلى مساواة مدنية ليبرالية مبنية على المواطنة المتكافئة. مثل هذا التغيير سيأتي على حساب نظام يميز ضد الجماعات الضعيفة (الفلسطينيون، والمتدينون، والشرقيون، والروس) لمصلحة الجماعة المؤسسة (الأشكناز). إن الأشكناز، أو على الأقل ممثليهم في الكنيست، والبنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والذين يهتمون بالمحافظة على المزايا النسبية التي يتمتعون بها، يشكلون العائق الأساسي أمام عملية الديمقراطية الضرورية للمجتمع الإسرائيلي.

هيمنة اليمين الإسرائيلي (2) على الخريطة السياسية والحزبية

يمتاز المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل بديناميكية وتفاعلات كثيرة، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة الفئوية/الإثنية للمجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى التناقض بين طابع الدولة وبين وجود أقلية عربية - فلسطينية كبيرة فيها، وكذلك بسبب حالة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والإسرائيلي - العربي، ومأزق الحل المستعصي الذي يدفع نحو التفتيش عن حلول متجاوزاً ذلك إلى نمو قوى جديدة تدفع في اتجاه حلول متضاربة.

جرت الانتخابات للكنيست السادس عشر في 28 كانون الثاني/يناير 2003. فبعد انسحاب حزب العمل من الحكومة (كان يُعرف آنذاك بحزب إسرائيل واحدة - العمل - ميماد) أعلن شارون حل الكنيست، وجرت الانتخابات قبل موعدها المحدد بعشرة أشهر. وقد تمخضت الانتخابات عن فوز ساحق لليمين غير مسبوق. وبذلك أسدل الستار على التوازن والتناوب على الحكم بين حزب العمل وأنصاره وبين حزب الليكود وأنصاره.

فاز معسكر اليمين الخالص بـ 69 مقعداً؛ الليكود 40 مقعداً (المشكل من الليكود وحزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد الانتخابات)، وهئيحود هلئومي (المشكل من موليدت وتكوما ويسرائيل بتينو) 7 مقاعد، والمفدال 6 مقاعد، ويهدوت هتوراه (المؤلف من حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه) 5 مقاعد، وشاس 11 مقعداً. بينما فاز اليسار الإسرائيلي بـ 36 مقعداً؛ العمل 19 مقعداً، وميرتس 6 مقاعد، وعام إحاد 3 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة (المؤلفة من الحزب العربي الديمقراطي وشق من الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل وأبوها الروحي، مقعدان، والتجمع الوطني الديمقراطي 3 مقاعد، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة - الحركة العربية للتغيير 3 مقاعد. بينما فاز الوسط الإسرائيلي الجديد وشينوي بـ 15 مقعداً. (4)

إن ما يُعتبر معسكر اليسار في إسرائيل، والذي كان في ظليته حزب العمل، يعاني حالة وهن شديدة، وطروحاته لا تلقى الترحاب كما كان عليه الأمر في الماضي. فهذا الحزب، الذي أقام الدولة وبنى مختلف مؤسساتها، وأنجب أبرز قياديينها، ليس بذئ فاعلية على الساحة السياسية، الأمر الذي حدا ببعض على القول إنه حزب غير ذي صلة بالمشهد السياسي. فهذا الحزب يعاني خلافات داخلية كبيرة، ولا يوجد أي قيادي من الرعيال الثاني له هيبتة ووقاره وجاذبيته في الحزب. فبعد استقالة عميرام متسناع من رئاسة الحزب في أيار/مايو 2003، عقب الهزيمة النكراء في انتخابات الكنيست، انتخب شمعون بيرس زعيماً مؤقتاً لمدة عام. وتدل عودة زعيم عجوز مثل بيرس على الإعياء والأزمة التي يعيشها هذا الحزب. إشكالية هذا الحزب ليست قيادية فقط، بل هو يفتقر أيضاً إلى أجندة سياسية تعطي الإسرائيلي الأمل بالخروج من دوامة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. هنالك أيضاً من يتحدث عن العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي أفقدت الإسرائيلي الأمن الشخصي، وأدخلت حالة الهلع في نفوس الإسرائيليين، ولربما الاندفاع إلى أحضان شارون هو ملجأ للاحتماء بالبطل القومي الذي قاد إسرائيل إلى انتصارات كبيرة. وأيضاً هنالك عدم الثقة بين الجمهور وحزب العمل بسبب نظرتة الاستعلائية تجاه الطبقات الفقيرة.

تشكل إقامة حزب واحد (سابقاً حزب ميرتس) بزعامة يوسي بيلين محاولة لإنعاش اليسار وزيادة قوته على الخريطة الحزبية. لكن هذا الحزب، بحسب الاستطلاعات، لن يفوق عدد أعضائه ثمانية في حالة إجراء الانتخابات في الفترة القريبة المقبلة. ولن يكون هذا الحزب البديل من حزب العمل، ولن يستطيع التأثير في السياسة الرسمية.

كشفت نتائج انتخابات سنة 2003 عن تغييرات واضحة في الخريطة الحزبية وقوتها على الصعيد السياسي. فنجاح الليكود الساحق في الانتخابات يعني أننا في بداية عهد سياسي جديد في إسرائيل من حيث إتمام الانقلاب السياسي الذي أتى بمناحم بيغن إلى الحكم سنة 1977، وانتقال إسرائيل إلى عصر هيمنة اليمين بقيادة الليكود. هذه النتائج انعكست في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والمفدال (حزب ديني يميني - متطرف) مع حزب شينوي، الآتي أعضاؤه من الوسط ومن يمين الخريطة السياسية، والذي يمتاز ببراغماتية سياسية. لا شك في أن السياسات الحكومية الداخلية والخارجية يمكن تفسيرها بأن الجمهور الإسرائيلي راض عن هيمنة حزب الليكود وشرعيته، وعن سياسته، وخصوصاً الخارجية منها.

بحسب نتائج استطلاع الرأي، الذي أجراه "مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" في أواسط آذار/مارس 2005 وشمل عينة ممثلة للإسرائيليين اليهود تضم 501 مستطلع، تبين أن حزب العمل سيفوز في حال إجراء انتخابات عامة الآن فقط بثلاث الأصوات التي سيفوز بها حزب الليكود. كما أن من الواضح أن معسكر اليمين سيعزز النصر الذي أحرزه في الانتخابات السابقة.

لا شك في أن هيمنة اليمين تأتي على خلفية فشل اليسار في إرساء السلام الذي وعد الإسرائيليون به، وأيضاً عدم استتباب الأمن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أصعب الفترات التي عاشها الإسرائيليون، لأنه ولأول مرة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يتمتع أي إسرائيلي بالأمان تجاه ضربات المنظمات الفلسطينية، فاللجوء إلى اليمين كان متوقعاً.

– الانسحاب أحادي الجانب من غزة (3) المشروع الوحيد على الساحة

تميزت فترة حكم شارون منذ سنة 2001 باستمرار سياسة الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية، وسياسات الفصل. وتشكل سياسة الفصل (بناء الجدار وخطة الانسحاب من غزة) والاغتيالات كلها جزءاً من مشروع شارون لفرض الحل السياسي الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل، بمفهومه، وبمفهوم اليمين "المعتدل". فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادة السياسية، وذلك لتعمل الحكومة الإسرائيلية مستقبلاً مع قيادة فلسطينية تستطيع أن تتعايش مع سقف مطالبها. أما بناء الجدار الفاصل فجاء بعد أن فشل شارون في وضع حد للمقاومة الفلسطينية ومنعها من القيام بعمليات داخل إسرائيل، وأيضاً من أجل فرض حقائق على الأرض. وقد جاءت خطة الفصل لتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل. وهذا المشروع أعلنه شارون رسمياً في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003، كجزء من خطابه أمام ما يعرف بمؤتمر هيرتسليا.

في إسرائيل لا يوجد اليوم أي مشروع جدي بديل من مشروع شارون. فلا اليسار ولا اليمين المتطرف يعرضان، منفصلين، أي مشروع يحظى باهتمام جدي. من ناحية اليمين، ومهما يُقَل، فإن خطة الانفصال هي تحطيم للحلم الصهيوني بأرض إسرائيل الكبرى. كذلك فإن ما يعرف بالمتطرفين في الليكود، الراضين لخطة الانفصال، لا يقدمون البديل من هذه الخطة. ما نراه على الساحة الإسرائيلية هو تظاهرات مؤيدة لخطة شارون أو معارضة لها. وبدلاً من أن يقوم اليسار اليوم بطرح البديل من خطة شارون، ويعارض ويعترض على ما تفعله حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وهدم على نطاق واسع، نراه يلهث وراء الانضمام إلى الحكومة.

وبحسب نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه "مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"، والمذكور آنفاً، تبين أن 60% من اليهود الإسرائيليين كانوا سيصوتون إلى جانب خطة الفصل الشارونية لو تم إقرار قانون "الاستفتاء العام حول الانسحاب من غزة" (إذا أضفنا إلى ذلك أصوات المواطنين العرب سنحصل على أغلبية أكبر مؤيدة لخطة شارون).

لم ينجح شارون فقط على الساحة الإسرائيلية بفرض خطته كخطة وحيدة في اللعبة السياسية، بل نجح أيضاً عالمياً وعربياً، وربما فلسطينياً. نجح بإحلال خطة الانفصال محل خريطة الطريق بمباركة أميركية وبثمن عال جداً. ففي البيانات المتبادلة، ثم في المؤتمر الصحافي الذي عقد في واشنطن يوم 2004/4/1، صرح بوش أنه في الحل النهائي يجب أن تؤخذ الوقائع على الأرض، أي أن القرار رقم 242 لم يعد له أي معنى في نظره. وأعلن أن المستعمرات الإسرائيلية شرعية ودائمة (التجمعات الكبيرة التي تحيط بالقدس)، وهذا أمر لم يصرح به أي رئيس

أميركي من قبل. أيضاً يتم الحديث عن حق العودة فقط إلى الدولة الفلسطينية التي ستقوم مستقبلاً. أما عربياً، فنرى أن مصر أصبحت شريكاً فعلياً مع إسرائيل لتطبيق الخطة، والتنسيق قائم على كل الصعيد، وهذا أدى إلى دفاء العلاقات بين البلدين، وانعكس ذلك بإطلاق الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام وتوقيع اتفاق بين البلدين لإنشاء منطقة صناعية وتجارة حرة، تصدر منتوجاتها إلى الولايات المتحدة معفية من الرسوم الجمركية. كذلك نرى بوادر "حسن النية" من جانب السلطة الفلسطينية بعد انتخابات محمود عباس رئيساً لها.(5)

تعزير الأمن الاستراتيجي (4) لإسرائيل على مستوى المنطقة

شكلت فترة حكم شارون، من وجهة النظر العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية، مرحلة مفصلية وحاسمة في كل ما يتعلق بالوضع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ولإسرائيل بشكل خاص. فبعد زوال الخطر الاستراتيجي العراقي (نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق)، وتضاؤل الخطر الاستراتيجي السوري تبعاً لذلك، شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء من الارتياح. فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع (وسيمنع في المستقبل القريب) تحالفاً استراتيجياً محتملاً معادياً لإسرائيل، يضم سورية ولبنان (حزب الله) والعراق وإيران. وهذا الوجود لن يمنع إمكان قيام وجود مثل هذا التحالف فحسب، بل سيجعل أيضاً كل طرف من هذه الأطراف عرضة لضغط مستمر يمنعه من التفكير في أية مبادرة هجومية ضد إسرائيل، كما سيضعه في موقع دفاعي مفضلاً مبدأً السلامة على إمكان ضمه إلى قائمة أهداف "الحرب ضد الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

هذه المستجدات جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أكثر تصلباً، وأصبح مبنياً على مبدأ "الأمن في مقابل الأمن" بعد أن كان مبنياً قبل ذلك على مبدأ "الأرض في مقابل السلام". وهذا الأمر يعني بوضوح أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم توقع اتفاقات سلام أو تطبيع مع إسرائيل لم يعد يشكل هدفاً استراتيجياً تبدي إسرائيل استعداداً مبدئياً للتوصل إليه في مقابل تنازلات إقليمية. بل إن مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلها تتبنى موقفاً تطمح فيه إلى تحقيق السلام من دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة منذ سنة 1967.

أما على صعيد التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، التي دخلت عامها الخامس، فقد نجحت إسرائيل بإقناع الولايات المتحدة بأن حربها ضد الفلسطينيين هي جزء من "الحرب العالمية على الإرهاب"، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتغاضى، أو تغض الطرف عن سياسة "القبضة الحديدية" التي استعملتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في محاولات قمعها للانتفاضة، وعن التجاوزات التي رافقت ذلك. هذا فضلاً عن تغاضيها عن استمرار بناء إسرائيل للجدار الفاصل على الرغم من قرار المحكمة الدولية وعلى الرغم من المعارضة العالمية الواسعة لذلك. وقد كان الدعم الأميركي المطلق للسياسة الإسرائيلية، فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين، أحد المحركات الأساسية لخطة الانفصال أو الانسحاب من طرف واحد، التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في أواخر سنة 2003. ولعل أهم ما تعنيه هذه الخطة هو محاولة اللجوء إلى فرض خطوات أحادية الجانب من شأنها ترسيخ الأمر الواقع، وذلك من منطلق افتراض عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض، وبالتالي استغلال تام لموازنين القوى بين الطرفين المتنازعين، من دون الأخذ في الاعتبار مبدأ التفاوض لحل مشكلات ثنائية معلقة بينهما.

لكن شارون ومستشاريه لم يأخذوا في حساباتهم، بشكل جدي، ردات الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً من جانب المستوطنين وقوى اليمين الداعمة لهم، والتي ذهب بعض أقطابها إلى التلويح بعصيان عام يمكن أن

يصل إلى درجة العصيان من جانب جنود الجيش، من منطلقات رفض إجلاء المستوطنين اليهود عن تلك المناطق، الأمر الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى الاحتراب الداخلي.(6)

تلخيص

عشية سنة 2004، نظم شارون أفكاره ورؤيته، ومن ثم عرض خطته للانسحاب من غزة رسمياً وعلى الملأ في خطابه في مؤتمر هيرتسليا، وهي الخطة التي باتت تعرف باسم "خطة فك الارتباط من جانب واحد". وعلاوة على سعيه لتجميد خطة خريطة الطريق، فإن جوهر الخطة يتمثل في فكرة تفكيك الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي داخل قطاع غزة، وتركيبهما وتعزيزهما في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة. وبذلك يسعى شارون لإقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية. ووفق رؤيته هذه تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة، ومن 42% من مساحة الضفة الفلسطينية، وفي المقابل تضم المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها المستعمرات اليهودية وما أمكنها من مناطق أخرى في الضفة الفلسطينية المحتلة أيضاً.

وعلى الرغم من أن انتخابات سنة 2003 أسفرت عن فوز اليمين الساحق وهزيمة نكراء للييسار، فإن ذلك لا ينبئ بالاستقرار السياسي في إسرائيل. ففي البداية أقام شارون حكومة يمينية صرفة، إلا إنها سرعان ما انهارت، وتم تأليف حكومة مع العمل وحزب يهدوت هتوراه. تكشف لنا السياسة الإسرائيلية عن تفكك في الخريطة الحزبية، ذلك بأن إسرائيل تعيش حالة انهيار الأيديولوجيات الحزبية التي بنت نفسها عليها لعقود وفقاً لهوية الأحزاب. فنرى أن أيديولوجيا "أرض إسرائيل الكبرى" تكسرت على أرض الواقع، واليمين "المعتدل" يقر بهذا الوضع، وهو بذاته يعمل على إيجاد حلول عملية للصراع مع الفلسطينيين. أما الأحزاب العقائدية فهي في تخبط وأزمة حقيقية لأن هنالك مجريات على المشهد السياسي تناقض أيديولوجيتها، وجل ما تجيده حالياً هو "قول لا". أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي وإنما يدور في فلك شارون، ويعاني أزمة قيادة صعبة.

هذا بالإضافة إلى أن الثقافة الإسرائيلية تبنت ورعت تصوراً ذاتياً غربياً أشكنازياً، من خلال التنكر للقومية الفلسطينية، ولانتماء شريحة واسعة من المهاجرين اليهود الشرقيين إلى الثقافة الشرقية أو العربية، وقامت بنزع الشرعية عنهم وتجاهلتهم. وكما جرى في أماكن أخرى في العالم، فقد أدى قمع الدولة للثقافة الإثنية إلى مقاومة متزايدة من جانب الأقلية، وانعكس الأمر بموجات متكررة من الاحتجاج العارم من مجموعات ثانوية، وازداد الاستقطاب السياسي عمقاً بين مختلف المجموعات الإثنية.

طورت إسرائيل، وما زالت، استراتيجية إثنوقراطية في محاور النظام المركزية، ونتجت من ذلك أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وخارجية. وهذه الأوضاع تشكل مع بعضها البعض المحصلة الداعمة للدولة اليهودية ومشاريع التهويد. وهذا العامل بالذات يفسر الوضع الإسرائيلي من حيث انعدام الاستقرار والتأرجح السياسي الشديد.

هذه التخبطات الداخلية رافقتها تغيير استراتيجي كبير في مكانة إسرائيل في المنطقة من جراء تمكنها من زعزعة أمن الأنظمة العربية لـ "دول المواجهة"، بمساعدة الولايات المتحدة من جهة، وبتعاون كريم من بعض الأنظمة العربية من جهة أخرى. وبذلك يمكننا الجزم أن الوضع الاستراتيجي، على مستوى المنطقة، يتناقض مع الوهن الداخلي الناجم عن التناقضات السياسية والإثنية في إسرائيل. لكن هذا كله لا يترك أثراً في ميزان الصراع بسبب الوهن العربي، وغياب الاستراتيجية الفلسطينية الموحدة التي استبدلت بـ "صفقات المفاوضات والتنازلات" التي يديرها بعض السياسيين وبعض المثقفين المتسيسين في مؤتمرات تعقد في إسرائيل وأوروبا، علناً مرة وسراً مرات.

هذه الاستراتيجية الموحدة يمكنها أن تشكل الأساس لأي عمل مستقبلي، وفي إمكانها أن تسد الطريق على الذين يقدمون اجتهادات شخصية لا علاقة لها بمشروع تسوية ما ألم بالفلسطينيين سنة 1948، وما تبعها من أحداث حتى يومنا هذا. كما أن تطوير طرق تعامل فلسطينية مع ما يحدث داخلياً في إسرائيل يجب أن يكون أحد مركبات هذه الاستراتيجية □.

(*)رئيس دائرة الأبحاث في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ورئيس قسم نظام الحكم والفكر السياسي في جامعة حيفا.

(1) للتوسع، أنظر: أسعد غانم، "الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية" (رام الله: مدار، 2005)، ص 9 - 28.

(2) للتوسع، أنظر: المصدر نفسه.

(3) يتفق بعض الباحثين والمراقبين على عدم استقرار الجهاز السياسي الإسرائيلي، ويدعي أن غياب هذا الاستقرار ناجم عن تغيير عوامل تقنية متعلقة بطريقة الانتخابات. أتفق جزئياً مع هذا الادعاء لكنني أدعي، بالإضافة، أن المشكلة أكثر عمقاً وتكمن في الانقسامات الجماعية التي ازدادت حدة في العقد الأخير، ولاقت متنفساً لها في طريقة التصويت، لكنها عميقة وشاملة ولن تحل بمجرد تغيير طريقة الانتخابات، أو تصميمها من جديد.

(4) لمزيد من التفصيل، أنظر: محمد أماره، "المشهد السياسي والحزبي" في: أسعد غانم (محرر)، "تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الإسرائيلي في العام 2004" (رام الله: مدار، 2005)، ص 73 - 114.

(5) لمزيد من التفصيل، أنظر: المصدر نفسه.

(6) لمزيد من التفصيل، أنظر: مصطفى كبها، "المشهد الاستراتيجي والعسكري" في: غانم (محرر)، "تقرير..."، مصدر سبق ذكره، ص 115 - 146.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx